أوامر ملكية

أمر ملكى رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١

صادر الى حضرة صاحب المعالى عثمان محرم باشا
وزير الأوقاف (بالنيابة)

نحن فاروق

لما لنا من الولاية العامة الشرعية قد أقمناكم فى النظر ووكلناكم عنا فى كل ما ورد بالأمرين الملكيين الصادرين منا بتاريخ غرة صفر سنة ١٣٧٠ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠) رقم ٥٧ و ٥٨ بشأن النظر على الأوقاف الأهلية المحال إدارتها من الوزارة مؤقتا وإدارة الأوقاف الأخرى والإذن بالخطبة فى الجوامع ، وأجزناكم فى كل ما أجزناه بمقتضى هذين الأمرين .

وقد أصدرنا أمرنا هذا لمعاليكم بذلك ما

صدر بالبحت الملكى بقصر البحار فى ١١ شوال سنة ١٣٧٠ (١٥ يوليه سنة ١٩٥١)

فاروق

أمر ملكى رقم ٣٨ لسنة ١٩٥١

بتوكيل حضرة صاحب المعالى عثمان محرم باشا ، وزير الأوقاف
بالانتداب فى إدارة الأوقاف

نحن فاروق

لما لنا من الولاية العامة الشرعية ، قد اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا فى إدارة الأوقاف المشمولة بنظرنا وتابعة لوزارة الأوقاف ، وفى قبول النظر على الأوقاف التى تحال إدارتها على الوزارة من طرف القضاة وتحرير التقارير المقتضية عنها باسمنا فى الأحوال التى تستلزم ذلك ، وفى المرافعات المختصة بهذه الاوقاف ، وتوكيل من توكلونه عنكم فى ذلك مع توكيلكم أيضا فى ادارة سائر الأوقاف المنسوب نظرها لنا ومحولة على الوزارة لادارتها ، ورخصنا لكم فى جميع ما هو مرخص للوزارة من قبل ، مع زيادة ما ترون زيادته على مرتبات الخدمة المرتبين بالمساجد ولوازمات المساجد والأضرحة والزوايا وغيرها أو ترميمات أو نحوه ، أو صرف على الفقراء وسائر ما يماثل ذلك بالصورة التى تستحسنونها بغير توقف فى الإجراء على استقلال إيراد الجهة أو عدم ايرادها ، وكذلك وكلناكم لاجراء ما يلزم لاستبدال أعيان الأوقاف التى يرى استبدالها وتأجير ما يرى تأجيره من أعيان تلك الأوقاف وشراء ما يلزم شراؤه للأوقاف ، وأذنا كم أيضا فى توكيل من ينوب عنكم فى توقيع الصيغ الشرعية فيما توضع ، وبالجملة رخصنا لكم فى اجراء سائر الترخيصيات الصادرة عنها قرارات وأوامر للوزارة من قبل .

كما أننا ، بما لنا من الولاية العامة الشرعية ، قد أقمناكم ناظرا مؤقتا على الأوقاف الأهلية المحال إدارتها على الوزارة مؤقتا حتى يثبت استحقاق النظر عليها لمن يستحقه بمقتضى شروط واقفيها سواء كانت إقامتكم كما ذكر على وجه الاستقلال أو بالانضمام لناظر الوقف الأصلى أو ناظرا حسبيا أو مشرفا .

وقد أصدرنا أمرنا هذا لمعاليكم بذلك لاتباع منطوقه واجراء مقتضاه ما

صدر بالبحت الملكى بقصر البحار فى ٢١ شوال سنة ١٣٧٠ (٢٥ يوليه سنة ١٩٥١)

فاروق

أمر ملكى رقم ٣٩ لسنة ١٩٥١

بتوكيل حضرة صاحب المعالى عثمان محرم باشا، وزير الأوقاف
بالانتداب فى اعطاء الاذن بالخطبة فى الجوامع

نحن فاروق

لما لنا من الولاية العامة الشرعية ، قد اقتضت إرادتنا توكيلكم عنا فى إدارة الأوقاف المشمولة بنظرنا وتابعة لوزارة الأوقاف ، وفى قبول النظر على الأوقاف التى تحال إدارتها على الوزارة من طرف القضاة وتحرير التقارير المقتضية عنها باسمنا فى الأحوال التى تستلزم ذلك ، وفى المرافعات المختصة بهذه الاوقاف ، وتوكيل من توكلونه عنكم فى ذلك مع توكيلكم أيضا فى ادارة سائر الأوقاف المنسوب نظرها لنا ومحولة على الوزارة لادارتها ، ورخصنا لكم فى جميع ما هو مرخص للوزارة من قبل ، مع زيادة ما ترون زيادته على مرتبات الخدمة المرتبين بالمساجد ولوازمات المساجد والأضرحة والزوايا وغيرها أو ترميمات أو نحوه ، أو صرف على الفقراء وسائر ما يماثل ذلك بالصورة التى تستحسنونها بغير توقف فى الإجراء

نحضرة صاحب المعالى عثمان محرم باشا وزير الأوقاف بالانتداب

لما بعد علمنا بما تضمنه الأمر العالى السابق صدوره لنظارة الأوقاف العمومية بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٧ نمرة ٢ ، وبما تضمنته مكاتبة وزارة الأوقاف الواردة لديواننا العالى بتاريخ ١٧ يناير سنة ٩١٥ نمرة ٢٩٠ ، قد أجزناكم وإذا كم فى اعطاء الاذن بالنيابة عنا لمن يتعين مجددا أو خلفا لسالف من الخطباء بالجوامع المعدة لإقامة صلاة الجمعة والعيدين بمصر والاسكندرية وسائر الثغور والبنادر وجميع الجهات الداخلة فى دائرة حكومتنا بعد معرفة كونه أهلا لإقامة صلاة الجمعة والعيدين بالخطبة فيها تطبيقا للأحوال الشرعية ، ويتضح فى المأذونية التى تعطى لكل من الخطباء الموما اليهم بأن له الاستنابة عند الاقتضاء ، كما أننا أذنا كم أيضا أن تنيبوا دلا عنكم فى إعطاء هذه الرخصة من تنيبونه بحسب ما تقتضيه دواعى الأحوال بحيث لا يقيم أحد هذه الشعائر غير المأذونين بذلك إذنا صحيحا على هذه الكيفية ولا يتعذر شىء للوزارة على هذه القاعدة

وقد أصدرنا أمرنا هذا لمعاليكم كما ذكر لاتباع منطوقه واجراء مقتضاه ما

صدر بالبحت الملكى بقصر البحار فى ٢١ شوال سنة ١٣٧٠ (٢٥ يوليه سنة ١٩٥١)

فاروق